او ممتنعة فيكون الافراد الموجودة ايضا كذلك واما واجبة موجودة فيلزم
وجود غير المتناهي واما ممكنة فيلزم ان يكون الموجود ايضا كذلك وقد
فرض واجبا هف وهذا ان تم لدل على عينية العين ايضا بل هو اولى
وقد تكلمنا عليه بوجهين من النظر في الرسالة النافعة وايضا اشارة
الى تقسيم آخر للازم اللازم اما بين وهو الذي يلزم تصوره من
تصور الملزوم وقد يقال البين على الذي يلزم من تصورهما اى تصور
اللازم والملزوم مع تصور النسبة الجزم باللزوم كالاحاطة للكرة
بالمعنى الثاني اعم من الاول قال المحقق الدواني العموم انما يظهر اذا اخذ
في الاول ما اعتبر في الثاني وهو كفاية تصورهما الجزم باللزوم او غير بين
بخلافه اى البين باحد المعنيين فالنسبة بالعكس اى غير البين بالمعنى
الثاني اخص منه بالمعنى الاول لان نقيض الاخص اعم وكل منهما موجود
في الواقع بالضرورة الاولية فلا يحتاج فيه فضلا عن الدليل وههنا
بحث هو ان اللزوم لازم للملزوم والا فيمكن انفكاكه عنه فيمكن انفكاك
اللازم وهذا يهدم اصل الملازمة التي بين اللازم والملزوم وهكذا لزوم
اللزوم فيتسلسل اللزومات وحله ان اللزوم من المعاني الاعتبارية
الانتزاعية التي ليس لها تحقق الا في الذهن بعد اعتباره فينقطع بانقطاع
الاعتبار فلا قصور وكان لمتوهم ان يتوهم ان الاعتبارية يوجب الاختراع
فلم يكن واقعية فاجاب بقوله نعم منشاؤها ومنبعها موجود والاختراعي
ما لم يكن موجودا بنفسه ولا بمنشائه وهو اى وجود المنشاء بحافظ
كنفس الامرية للانتزاعيات متناهية او غير متناهية مرتبة او غير
مرتبة فان معنى نفس الامر للانتزاعيات كون منشئها من غير اعتبار

المعتبر بحيث يصح انتزاع تلك الانتزاعيات منها فقولهم الشيء منها
اى في الانتزاعيات ليس بمحال صادق لعدم الموضوع اى لا تحققه و
عدم ثبوت المحمول فتدبر خاتمة يبحث الكلي مفهوم الكلي الذي مر يسمى
كليا منطقيا ومعروضه الذي يعرض ذلك المفهوم بعد حصوله
في العقل يسمى كليا طبيعيا والمجموع من العارض والمعروض يسمى
كليا عقليا وكذا الكليات الخمس بل الجزئي ايضا منها منطقي وطبيعي
وعقلي فمفهوم الجنس جنس منطقي ومعروضه جنس طبيعي والمجموع جنس
عقلي وهكذا ثم الطبيعي له اعتبارات ثلثة بشرط لا اى بشرط عدم التعين
وعدم سائر العوارض ويسمى مجردا وبشرط شيء هو التعين وغيره من
العوارض ويسمى مخلوطة ولا بشرط شيء من العوارض وعدمها ويسمى
مطلقة وهي من حيث هي مع قطع النظر عن جميع العوارض واللواحق الخارجية
ليست في حد ذاتها موجودة ولا معدومة ولا شيء من العوارض من الوحدة
والكثرة وان كان في نفس الامر لا يخلو عن بعضها والسر فيه ان هذه المرتبة
الا الذات والذاتيات فاذا سئل عن هذه المرتبة بطرفي النقيض بان
يقال الماهية في حد ذاتها موجودة او ليست في حد ذاتها موجودة فبان
يقدم السلب على القيد فالجواب السلب وان اخر السلب عن
القيد ويقال الماهية في حد ذاتها موجودة او معدومة كان الجواب لا هذا
ولا ذاك بل لا جواب اصلا لان يوخذ في اللفظ ويقدم في المعنى والسر فيه
ان السلب وارد في الصورة الاولى على القيد فيكون نقيضا للثبوت المقيد
فالسؤال عن احد النقيضين فاذا كذب الايجاب صدق السلب
بخلاف الثانية لان السلب فيها مقيد كالايجاب والمقيدات لا تتناقضان